

Distr.: General
15 January 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه موجز الرئيس لاجتماع أعضاء مجلس الأمن بصيغة آريا، المعقود في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن موضوع "تنفيذ مجموعة تدابير مينسك لعام 2015 بشأن التسوية في أوكرانيا: سنة على مؤتمر قمة "نورماندي" المعقود في باريس" (انظر المرفق الأول)، وكذلك الرسالة المشتركة من ممثلي دونيتسك ولوغانسك في فريق الاتصال الثلاثي، السيدة ناتاليا نيكونوروا والسيد فلاديسلاف دينيغو، التي يعربان فيها عن الامتنان للمشاركة في الحدث" (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا



المرفق الأول للرسالة المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

موجز الاجتماع المعقود بصيغة آريا في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن موضوع "تنفيذ مجموعة تدابير مينسك لعام 2015 بشأن التسوية في أوكرانيا: سنة على مؤتمر قمة "نورماندي" المعقود في باريس"

مقدمة

في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، استضاف الاتحاد الروسي اجتماعا بصيغة آريا من أجل إتاحة الفرصة لتبادل الآراء والتحليلات بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ قرار مجلس الأمن 2202 (2015) والبيان الرئاسي S/PRST/2018/12. وقد أيد المجلس في هاتين الوثيقتين مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي لا تزال الأساس الوحيد الموافق عليه دوليا للتسوية في أوكرانيا، وشجّع جميع الأطراف على تنفيذ جميع الخطوات المتفق عليها ضمن فريق الاتصال الثلاثي⁽¹⁾ من أجل إحراز تقدم فوري في تنفيذ اتفاقات مينسك.

وكان الغرض من الاجتماع بصيغة آريا توفير منبر للمشاركين مباشرة في عملية مينسك للسلام لتقديم المعلومات المباشرة إلى جميع المشاركين المهتمين. ودُعي ممثلو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الحضور والإدلاء ببيانات. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وُجّهت رسالة خاصة إلى الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (أُرسلت نسخة عنها إلى الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا) لدعوة أوكرانيا إلى ترشيح شخص يعرض موقف كييف. وبالمثل، وُجّهت دعوة خاصة إلى كل من ممثلة دونيتسك في فريق الاتصال الثلاثي، السيدة ناتاليا نيكونوروا، وممثل لوغانسك في فريق الاتصال الثلاثي، السيد فلاديسلاف دينيغو.

وللأسف، رغم الدعوة الخطية المباشرة المذكورة أعلاه، لم ترشح أوكرانيا أي شخص ليعرض موقف كييف الرسمي بشأن عمل فريق الاتصال الثلاثي، وبالتالي دُعي مدير مركز كييف للدراسات السياسية وعلم النزاعات، ميخائيل بوغريبنسكي، إلى إبداء رأيه المهني بشأن هذه المسألة.

وقد صدرت مذكرة مفاهيمية قبل المناقشة، قُدمت فيها المعلومات الأساسية المتصلة بهذه المسألة.

وعُقد الاجتماع بصيغة آريا لمناقشة التحديات التي تواجه التسوية بالتداول عن بعد عبر الإنترنت وُبُتَّ مباشرة على الإنترنت⁽²⁾. وترأس الاجتماع الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، وحضره ممثلو 17 وفداً آخر لدى الأمم المتحدة، منهم 9 أعضاء في مجلس الأمن.

(1) فريق الاتصال الثلاثي هو منبر للحوار الثلاثي المباشر بين ممثلي كييف ودونيتسك ولوغانسك، بوساطة كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وروسيا.

(2) التسجيل متاح عبر الرابط التالي: <https://youtu.be/otTV8ohQanA>

بيانات المشاركين في المناقشة

تكلمت السيدة نيكونوروفا⁽³⁾ أولاً، فأعربت عن امتنانها للفرصة الأولى التي تتاح لممثلي دونباس لتقديم صورة واقعية عن الحالة على الأرض على هامش أعمال الأمم المتحدة، وكذلك لعرض التقدم المحرز أو عدم التقدم في عملية المفاوضات في مينسك.

وتطرقت إلى نشأة النزاع، فقالت إن سكان دونباس لم يغضبوا فقط بسبب عدم قانونية الانقلاب غير الشرعي الذي وقع في كييف في شباط/فبراير 2014، بل كانوا أيضاً على علم تام بالمجازر التي جرت بعد ذلك في ظل النظام الأوكراني الجديد. وأشارت إلى الأحداث التي وقعت في أوديسا في 2 أيار/مايو 2014، حيث قُتل 48 شخصاً وأصيب ما لا يقل عن 250 آخرين؛ وفي ماريوبول في 9 أيار/مايو 2014، حيث قُتل أكثر من 20 شخصاً وأصيب نحو 50 آخرين؛ وإلى قيام الحرس الوطني الأوكراني باقتحام سلافيانسك بين 3 و 5 أيار/مايو 2014، مما أدى إلى مقتل أكثر من 30 مدنياً.

وأوضحت قائلة إنه في ظل هذه الظروف التي تهدد الحياة، لم يكن أمام سكان دونيتسك خيار سوى تنظيم أنفسهم من خلال الحكم الذاتي المحلي لحماية حقوق وحرية السكان المحليين ضد السلطات الأوكرانية. وأضافت قائلة إن كييف من جهتها أعلنت عن إطلاق "عملية لمكافحة الإرهاب" وأرسلت قواتها المسلحة إلى دونباس عوضاً أن تعتمد على الحوار. ومنذ ذلك الوقت، وطوال سبع سنوات عاش سكان المنطقة ظروف حرب أهلية، فقد مات ما لا يقل عن 13 000 شخص، من بينهم 149 طفلاً، وأصيب نحو 30 000 شخص آخرين.

وكرست السيدة نيكونوروفا معظم بياناتها لعرض وقائع تدل على تلاعب من جانب كييف هدف إلى خلق انطباع خادع بأنها تنفذ أحكام مجموعة التدابير والاستنتاجات المشتركة المتفق عليها في مؤتمر قمة "نورماندي" المعقود في باريس، في حين أنها تقوض في الواقع عملية تنفيذها.

وتحدثت أولاً عن أحد أهم إنجازات عام 2020، وهي التدابير الإضافية لوقف إطلاق النار الكامل والشامل، وذكرت المشاركين بأن كييف رفضت تنفيذ المعايير المتفق عليها في وقت سابق لمدة عام كامل، من تموز/يوليه 2019 إلى تموز/يوليه 2020. وعلاوة على ذلك، ورغم عدم وقوع خسائر في الأرواح لمدة شهرين تقريباً، إلا أن كييف قوضت وقف إطلاق النار فعلياً في نهاية المطاف، حيث رفضت تنفيذ الإجراء الرئيسي وهو إنشاء آلية تحقق مشتركة. ونتيجة لذلك، سجلت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا انتهاكات إضافية في تشرين الثاني/نوفمبر: 157 انتهاكاً، من بينها 33 حالة استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة.

وثانياً، أشارت السيدة نيكونوروفا إلى محاولات كييف المستمرة للإفلات من التزاماتها بموجب الأحكام السياسية لمجموعة التدابير، ولا سيما الفقرة 11 من الاتفاق بشأن إقرار أوكرانيا تشريعات دائمة فيما يتعلق بالوضع الخاص لدونيتسك ولوغانسك، التي اتفق عليها مع ممثلي هاتين المنطقتين. وذكرت

(3) النص الكامل للبيان متاح باللغة الإنجليزية عبر الرابط التالي: <https://www.mid-dnr.su/en/pages/docs/doklad-natali-nikonorovj-na-zasedanii-sb-oon-po-formule-arrii/>

المشاركين بأن هذه المهمة المحورية قد أعيد تأكيدها في الجزء 2 من الاستنتاجات المشتركة المتفق عليها التي شددت على ضرورة إدراج "صيغة شتاينماير"⁽⁴⁾ في التشريعات الأوكرانية على أساس دائم.

وأوضحت قائلة إنه رغم تقديم "صيغة شتاينماير" في عام 2015 والاتفاق عليها في فريق الاتصال الثلاثي بعد عام من ذلك، إلا أن الجانب الأوكراني منع النظر في هذه المسألة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقبلت كييف أخيرا بها، من أجل أن تفتح الباب أمام اجتماع جديد بصيغة نورماندي فقط. ولكن بعد مضي عام على مؤتمر قمة باريس، لم تدمج صيغة شتاينماير في التشريعات الأوكرانية بعد.

وذكرت المشاركون أيضا بأنه، وفقا لمجموعة التدابير، فإن أي تعديلات متعلّقة بدونباس في الدستور الأوكراني ينبغي الاتفاق عليها في فريق الاتصال الثلاثي بمشاركة مباشرة من دونيتسك ولوغانسك. وإلى أن يتم ذلك، فإن أي عمل آخر مضيعة للوقت.

وأشارت السيدة نيكونوروا ثالثا إلى قوانين أوكرانية عديدة سنّت بعد الانقلاب تتناقض بشكل مباشر مع مجموعة التدابير ومنطق التسوية ذاته. وذكرت مثلا على ذلك مشروع قانون الانتخابات المحلية الذي اعتمده البرلمان الأوكراني، فيرخوفنا رادا⁽⁵⁾، في 15 حزيران/يونيه 2020 ومشروع قانون اللامركزية المعتمد في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اللذين كانا محاولتين لعكس ما ورد في الفقرتين 9 و 11 من مجموعة التدابير⁽⁶⁾.

وسلّطت الضوء على مشروع قانون "الاعتقال" (التهجير القسري) للمواطنين الروس، الذي قدّمه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مجلس وزراء أوكرانيا لينظر فيه البرلمان الأوكراني، فقالت إنه يذكرها بإحدى أحلك صفحات التاريخ الأوروبي، إنشاء معسكرات الاعتقال، ولكن لحاملي جوازات السفر الروسية على الأراضي الأوكرانية هذه المرة.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت تحمل جواز سفر روسي، أوضحت السيدة نيكونوروا قائلة إن كييف لم تدع لها وللاآلاف من سكان دونباس أي خيار آخر، لأنها قلّصت جميع الخدمات الحكومية في المنطقة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن حتى من استخدام جواز سفرها الأوكراني المنتهي الصلاحية لعبور الحدود للوصول إلى مينسك، حيث تمثّل دونيتسك في فريق الاتصال الثلاثي. وبالتالي، لم يكن لديها خيار سوى الاستقادة من المرسوم الذي أصدره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24 نيسان/أبريل 2019 بشأن تبسيط إجراءات الحصول على الجنسية الروسية.

وإجمالا، وعلى مدى السنوات التي تلت توقيع مجموعة التدابير، أقرّت أوكرانيا نحو 60 قانونا لا تتعارض مع اتفاقات مينسك فحسب، بل تتعارض أيضا مع القوانين الأساسية للقانون الدولي. وأردفت قائلة عن تلك الوثائق إنها تنتهك الحق في الحياة، والحق في الصحة وفي ظروف معيشية آمنة، والحق في

(4) الصيغة التي اقترحها وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير في تشرين الأول/أكتوبر 2015 ردا على عدم وفاء أوكرانيا بالتزاماتها بموجب مجموعة التدابير. وهي تقترح سلسلة محددة جدا من الخطوات لبدء إنفاذ الأحكام في التشريعات الأوكرانية، بالتزامن مع إجراء انتخابات محلية في دونباس.

(5) البرلمان الأوكراني من مجلس واحد.

(6) تحدد الفقرة 9 من مرفق القرار 2202 (2015) بوضوح أن استعادة حكومة أوكرانيا السيطرة الكاملة على حدود الدولة يتم عقب التسوية السياسية الشاملة وليس قبلها (تجرى الانتخابات المحلية في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك على أساس القانون الأوكراني والإصلاح الدستوري).

الحرية والأمن الشخصي، والحق في حرية التنقل، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الانتصاف الفعال، والحق في حرمة المنزل، والحق في الملكية الخاصة، والحق في تقرير المصير فيما يتعلّق باللغة، والحق في التعليم، والحق في حرية النشاط الاقتصادي، والحق في انتخابات دورية ونزيهة، والحق في حرية الفكر والضمير والدين، والحق في الضمان الاجتماعي.

وأضافت السيدة نيكونوروا قائلة إن دونيتسك ولوغانسك، لما كانتا على بينة تماما من النهج الذي يتبعه الجانب الأوكراني إزاء التسوية، قدّمتا مبادرة لاعتماد "خريطة طريق" من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع بما يتفق مع مجموعة التدابير. وفي إطار فريق الاتصال الثلاثي، اقترحتا مشروع وثيقة تغطي جميع مجالات وقضايا التفاوض، بما في ذلك إجراءات وطبيعة التعديلات التي ينبغي إدخالها على دستور أوكرانيا، مع تحديد مواعيد نهائية واضحة لتنفيذ جميع مراحل التسوية السياسية.

وأعربت عن أسفها لأن ممثلي أوكرانيا تجاهلوا الوثيقة، واقترحوا عوضا عنها "مشروع خطة خطوات مشتركة" خاصة بهم، وهي وثيقة تهدف إلى إعادة صياغة المعايير التي وافق عليها مجلس الأمن بالكامل. ومن أصل 51 فقرة تضمها الوثيقة تتعارض 40 فقرة مع مجموعة التدابير، أي 78 في المائة من محتواها.

وشرحت قائلة إن هذا النهج غير البناء الذي تتبعه أوكرانيا يدل على أن كييف ليست مهتمة بالتسوية في دونباس، بل بالبقاء على جدول أعمال "شركائها الغربيين" بهدف الحصول على المنافع الاقتصادية والسياسية. ولهذا السبب بالذات، أعطت السلطات الأوكرانية الأولوية لـ "صيغة نورماندي" التي تستبعد مشاركة دونيتسك ولوغانسك بدلا من المضي قدما في تنفيذ مجموعة التدابير.

وتذكّرت المشاركين بأن التاريخ في العالم أثبت عدة مرات أن السبيل الوحيد لتسوية نزاع ما على نحو مستدام هو بإشراك أطرافه في حوار مباشر، واختتمت بالقول إن "شعب دونباس تعلّم الدفاع عن نفسه ضد كييف، لكنه يريد السلام، واحترام حقوقه وحياته".

السيد دينيغو⁽⁷⁾، أشار إلى أنه في 15 نيسان/أبريل 2014 كان على سكان لوغانسك أن ينظموا أنفسهم بأنفسهم ليوقفوا "بأيديهم العارية عمليا" تقدم كتيبة من العربات المدرعة التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية نحو المدينة: ست ناقلات جنود مدرعة وسيارات تجر مدافع من طراز هاويتزر عيار 122 مم، D-30. وقال إن نية كييف الواضحة باستخدام الأسلحة ضد المدنيين العزل أدت إلى التنظيم الذاتي لسكان المنطقة الذين انتخبوا هيئات تمثيلية وانتظموا في مليشيات شعبية. ومع ذلك، استمر هجوم كييف على دونباس بدعم من سلاح الطيران والدبابات والمدفعية ومنظومة الصواريخ التكتيكية التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية.

وتابع يقول إنه في 2 حزيران/يونيه 2014، شُنّت أولى الغارات الجوية الشرسة على وسط مدينة لوغانسك بواسطة طائرات من طراز Su-25، محملة بصواريخ غير موجهة من طراز S-8⁽⁸⁾. وسقط صاروخان على مبنى الإدارة الإقليمية، وانفجرت عدة صواريخ أخرى أمام المبنى وفي الحديقة التي أمامه،

(7) النص الكامل للبيان باللغة الإنجليزية متاح عبر الرابط التالي: <https://www.mid-dnr.su/en/pages/docs/report-plenipotentiary-lugansk-peoples-republic-minsk-negotiations-vladyslav-deynego-un-security-council/>

(8) نُشر تقرير عن هذه الجريمة في 2 حزيران/يونيه 2014 على الموقع الشبكي لوزارة الدفاع الأوكرانية.

على بعد 80 متراً فقط من ملعب يعج بالأطفال. وقُتل 8 مدنيين، من بينهم 5 نساء، وتوفي 3 آخرون متأثرين بجراحهم. وجرح 28 شخصاً في الشارع.

وفي 2 تموز/يوليه 2014 قُتل 12 شخصاً، من بينهم طفل يبلغ من العمر 5 سنوات، في ستانيتسا لوغانسكايا.

وفي 28 آب/أغسطس 2014 قُتل شخصان في أشفيسك.

ومضى يقول إن هذه الأعمال العدائية ضد المدنيين، بدأت مصحوبة بتدابير عزل، قبل وقت طويل من التوقيع على مجموعة التدابير وإنشاء بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دونباس واستمرت بعد ذلك.

وركز السيد دينيغو كلامه على حالة العزلة الاقتصادية والإنسانية التي تفرضها كييف على دونباس، فقال إنها بدأت في 13 حزيران/يونيه 2014، عندما تم تعليق عمل هيئات خزانة الدولة وأوقفت مدفوعات المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الاجتماعية وتمويل القطاعات المتعلقة بالميزانية والقطاع المجتمعي. وأعقب ذلك انسحاب كامل لجميع هيكل السلطة الأوكرانية والهيئات الحكومية والمصارف.

وفي نهاية صيف عام 2014، كان سكان أراضي دونباس غير الخاضعة لسيطرة كييف قد خرموا عملياً من حقوقهم الانتخابية.

وتابع قائلاً إن المتطرفين الأوكرانيين بدؤوا، منذ كانون الأول/ديسمبر 2016، في منع وسائل النقل عبر خط التماس، وفي 15 آذار/مارس، أجاز المرسوم الرئاسي الأوكراني ذلك الحصار. وإضافة إلى ذلك، فرض مجلس الوزراء قيوداً على كميات الأغذية المستوردة وحظراً على استيراد الزيوت ومواد التشحيم.

ومنذ 25 نيسان/أبريل 2017، توقفت أوكرانيا عن تزويد أراضي منطقة لوغانسك بالكهرباء، فأصبحت المؤسسات الصناعية الكبيرة التي لا تزال تحت الولاية الأوكرانية دون إمداد بالطاقة.

وهكذا، قامت السلطات الأوكرانية، خطوة بخطوة، بقصر جميع العلاقات مع لوغانسك ودونيتسك، وفرضت تدريجياً حصاراً متعدد الأوجه شمل المياه والنقل والطاقة وكذلك الجوانب الاقتصادية.

وفي معرض الحديث عن التحديات التي تواجه التسوية بسبب عدم رغبة كييف في تنفيذ التزاماتها بموجب مجموعة التدابير، أوضح السيد دينيغو قائلاً إن مجموعة التدابير هذه، منذ أن أقر مجلس الأمن القرار 2202 (2015)، اكتسبت طابع قاعدة من قواعد القانون الدولي وفقاً للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، فأصبحت بالتالي ملزمة.

وقال إنه يوافق على أنه لم يحرز أي تقدم يُذكر حتى الآن بشأن نتائج مؤتمر قمة "نورماندي" المعقود في باريس.

وأردف قائلاً إن اتحاداً أوكرانيا إجراءات قانونية تناقض اتفاقات مينسك أوقف خطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والمرحلة الثانية من فض الاشتباك بين القوات، التي سبق الاتفاق عليها في فريق الاتصال الثلاثي، وخلق عقبات تشريعية جالت دون وفاء أوكرانيا بالتزاماتها.

وذكر المشاركين بأن الفقرة 6 من مجموعة التدابير، وكذلك الفقرة 1 من الاستنتاجات المشتركة المتفق عليها، تتصان على إطلاق سراح المحتجزين المتصلين بالنزاع وتبادلهم، ولكن أوكرانيا عرقلت تنفيذ

ذلك أيضا. ورغم حصول عمليتي تبادل⁽⁹⁾ بعد مؤتمر القمة، لا يمكن اعتبار أن أي من الفقرتين قد نُفِدت بالكامل لأن أوكرانيا لم تف بالتزامها بشأن "الإبراء الإجرائي" للأشخاص المفرج عنهم من الملاحقة الجنائية فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في دونباس، على النحو المنصوص عليه في مجموعة التدابير.

وتلخيصا لموقف كيف تجاه التسوية، ذكر السيد دينيغو المشاركين قائلا إن مجموعة التدابير في حد ذاتها أصبحت الحل التوفيقى الأقصى لدونباس، وإنه لهذا السبب أصبح تفسير أسباب سعي الجانب الأوكراني المستمر إلى إيجاد سبل للابتعاد عن تنفيذ مجموعة التدابير هذه لسكان المنطقة أصعب فأصعب.

فوفقا للسيد دينيغو، "لم يتلق سكان دونباس من أوكرانيا على مدى السنوات السبع الماضية سوى قصف المنازل والمدارس والمستشفيات ورياض الأطفال، والتعذيب والعنف والعدوان والحرمان من حقوقهم وحررياتهم ومعاشاتهم التقاعدية وضمائمهم الاجتماعي". وأنهى كلامه متسائلا عما إذا كانت أوكرانيا تحتاج فعلا إلى دونباس طالما أنها تنبذها بكل الطرق الممكنة.

السيد بوغرينسكي، مواطن أوكراني ورئيس مركز للبحوث السياسية، قدّم تقييمه عن التسوية في دونباس وامتنع عن تقديم الموقف الرسمي لكيف أو أي طرف آخر أو التعليق عليه.

وأقر بفائدة الاجتماع من حيث نقل مواقف المشاركين مباشرة في مفاوضات مينسك، وحاول تحديد أسباب الجمود الذي يشوب تنفيذ مجموعة التدابير. وفي رأيه أن الرئيس الأوكراني السابق، بترو بوروشينكو، وافق على تلك الوثيقة، التي هي مفتاح التسوية الشاملة، لما كان في وضع يائس بعد أن تكبد العسكريون الأوكرانيون خسائر فادحة في ساحة المعركة. ونتيجة لذلك، كان هناك ولا يزال هناك استعداد كبير بين النخب السياسية الأوكرانية لتنفيذ أحكامها، لأنها تتوخى إجراء تغيير كبير في بنية الدولة ذاتها وفي الدستور.

وقال إنه، في تقديره، لم يعد الادعاء بعدم مقبولية مجموعة التدابير خيارا بالنسبة لكيف، حيث أن الوثيقة معتمدة من قبل مجلس الأمن. وفي ظل هذه الظروف، يمكن لبرلين وباريس، بصفتها عضوان في "رباعية نورماندي"، أن تحاولا إقناع القيادة الأوكرانية بتنفيذ مجموعة التدابير بشكل أفضل. وقد يفرض ذلك إلى نتائج، لا سيما بالنظر إلى أن مسار كيف المعلن نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي يحتم عليها تنسيق موقفها مع أعضاء هاتين المنظمتين. ولكن رأي السيد بوغرينسكي الخاص هو أن جدول أعمال شركاء أوكرانيا الأوروبيين والأمريكيين قد يكون أوسع من مجرد التسوية في دونباس، مثل الردع الاستراتيجي لروسيا من خلال تمديد العقوبات الاقتصادية المختلفة على البلد بحجة "عدم الامتثال لأحكام مجموعة التدابير". ولهذا السبب، تواصل أوكرانيا وحلفاؤها التمسك بمواقفها الرسمية بتقديم الدعم الكامل لعملية مينسك.

وفي الوقت نفسه، أعرب السيد بوغرينسكي عن رأي مفاده أنه حتى بوجود إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف المعنية، لن تكفي مجموعة التدابير وحدها من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة ترضي جميع الأطراف. وقال إن السبب وراء ذلك هو أن الوثيقة التي تقع في ثلاث صفحات تتسم بالعمومية والغموض وتفسح مجالا كبيرا لتفسيرات مختلفة. وأردف قائلا إن المطلوب هو نوع من "خريطة الطريق" شاملة ومفصلة توافق عليها كيف ودونيتسك ولوغانسك. وأقر بتقديم كيف ودونباس مشاريع أولى لمثل هذه

(9) في 29 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفي 16 نيسان/أبريل 2020.

الوثيقة وأعرب عن أمله في أن تصبح مشاريع الوثائق هذه، بالرغم من عدم توافقها حتى الآن، الخطوة الأولى ليفهم كل جانب توقعات الجانب الآخر على نحو أفضل.

وردا على سؤال عن رأيه المهني كباحث متخصص بالنزاعات في سبيل التوصل إلى تسوية في دونباس، ذكر السيد بوغرينسكي التنفيذ الكامل والشامل لمجموعة التدابير من خلال الحوار المباشر بمشاركة كييف ودونيتسك ولوغانسك.

وأوضح قائلاً إن مسألة الاعتراف ينبغي ألا تشكل عقبة، وقدّم مثالا على ذلك حالة "الجمهورية التركية لشمال قبرص"، التي تعترف بها أقرة وحدها وتضع قواتها المسلحة علنا في الجزء الشمالي من الجزيرة. ورغم أن "الجمهورية التركية لشمال قبرص" لا تعترف بها أي دولة أخرى، فإن طائفة القبارصة الأتراك تجري بانتظام انتخابات يُعتبر فيها الفائزون ممثلين لها على نطاق واسع ويتفاوضون من أجل التوصل إلى تسويات مع الأطراف المعنيين الآخرين.

ووصف السيد بوغرينسكي المواقف المختلفة تجاه دونباس و "الجمهورية التركية لشمال قبرص" بأنها مثال حي على "المعايير المزدوجة" من جانب بعض الجهات الفاعلة الدولية. وأوضح قائلاً إن التفاوض مع ممثلي دونباس، يعني أن تعترف كييف وحلفائها الغربيين بالطبيعة الداخلية للنزاع في شرق أوكرانيا، في حين أن اتهام الاتحاد الروسي بـ "العدوان" يسمح بالحفاظ على أسطورة "النزاع بين الدولتين"، الأمر الذي من شأنه أن يساعد مرة أخرى في تناول بعض أهدافها الاستراتيجية الأوسع نطاقا.

واختتم كلمته معربا عن أمله في أن يؤدي تطبيع العلاقات بين باريس وبرلين وواشنطن العاصمة من جانب وموسكو من جانب آخر في نهاية المطاف إلى إيجاد مزيد من الفرص للتسوية في دونباس.

بيانات الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة

اعتبر نائب الممثل الدائم لبيلاروس، السيد أرتسيوم توزيك، بصفته ممثل البلد المضيف لعملية مينسك، الاجتماع بصيغة آريا فرصة جيدة للاستماع إلى من هم على الأرض. وشدد على انشغال بلده بالوضع في الدولة المجاورة والتزامه المستمر بالتسوية السلمية. وقال إن مينسك مستعدة لمواصلة تقديم أي دعم ممكن في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال استمرار مشاركة ممثلي بيلاروس في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. ودعا جميع المعنيين إلى الامتثال لأحكام اتفاقات مينسك، بما فيها مجموعة التدابير، والامتثال أيضا للاستنتاجات المشتركة المتفق عليها في مؤتمر قمة "نورماندي" المعقود في باريس.

وأعاد ممثلا الصين، سون دجي تشيانغ، وإندونيسيا، بيرسون سوديكون، تأكيد احترام بلديهما لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، بما فيها أوكرانيا. وأدليا بيانين أديا فيهما اعتراض بلديهما على أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول، بما في ذلك بالوسائل العسكرية. وشددوا على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في دونباس وشجعا على اعتماد الحل السياسي من خلال الحوار. وكررا الدعوة إلى تنفيذ مجموعة التدابير وقرارات مؤتمر قمة "نورماندي" المعقود في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2019.

ملاحظات

إن مداخلات أعضاء الفريق، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، تحثا على التوصية بالنقاط المشتركة التالية للنظر فيها:

(أ) مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن في القرار 2202 (2015)، هي الأساس الوحيد المعتمد دوليا للتسوية في أوكرانيا؛

(ب) لا يوجد ولا يمكن أن يوجد حل عسكري للنزاع في دونباس، بما أنه ما من بديل عن التسوية التفاوضية عن طريق الحوار المباشر، على النحو المتوخى في مجموعة التدابير؛

(ج) أثبت الاجتماع بصيغة آريا جدواه في التواصل مباشرة مع المشاركين المباشرين في عملية مينسك للسلام، الذين يمكنهم تقديم معلومات مباشرة من الميدان وتوضيح الأسباب الجذرية للنزاع، فضلا عن توضيح الصعوبات التي تعترض التسوية.

خلاصة

أعاد الاجتماع التأكيد على الدعم الشامل المقدم للتسوية في دونباس تمشيا مع أحكام اتفاقات مينسك ومجموعة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن. ومجموعة التدابير وثيقة محورية لا بدائل لها، ولا ينبغي إساءة تفسيرها أو تشويهها أو تقويضها أو الاستعاضة عنها بأي شكل آخر، بما في ذلك "بصيغة نورماندي"، التي لا تستخدم إلا كمنبر لرصد تنفيذ الخطوات بما يتماشى مع مجموعة التدابير.

وحقيقة أن وفود ألمانيا وأوكرانيا وفرنسا - وجميعها أعضاء في "صيغة نورماندي" - قد تجاهلت المناقشات بصيغة آريا، بيّنت غياب الإرادة الحقيقية من جانبها لدفع التسوية في دونباس قدما، استنادا إلى المعايير التي وافق عليها مجلس الأمن.

ومن أجل التوصل إلى تسوية مستدامة، لا غنى عن التواصل المباشر مع ممثلي دونيتسك ولوغانسك، لأنه يساعد في أخذ توقعات الملايين من سكان دونباس المشروعة في الحسبان على النحو الواجب. ومع ذلك، فإن نافذة الفرص المتاحة تضيق بمرور سنوات يزداد خلالها عدم الثقة بسبب عدم رغبة كييف في الاستماع وفي احترام سكان دونباس، الأمر الذي يعوق فرص إعادة إدماج هذه المنطقة.

وينبغي أن تكون الخطوات الفورية التالية نحو التسوية في دونباس هي إدراج "صيغة شتاينماير" في التشريعات الأوكرانية وقيام كييف ودونيتسك ولوغانسك في فريق الاتصال الثلاثي في مينسك بوضع "خارطة طريق" لتنفيذ مجموعة التدابير.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نود أن نرحب ترحيباً حاراً بعقد اجتماع أعضاء مجلس الأمن بصيغة آريا في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن موضوع "تنفيذ مجموعة تدابير مينسك لعام 2015 بشأن التسوية في أوكرانيا: سنة على مؤتمر قمة "نورماندي" الذي أتاح فرصة توضيح المواقف الموضوعية لأطراف النزاع في أوكرانيا، التي حددتها مجموعة التدابير بأنها كييف ودونيتسك ولوغانسك. وقد أتاحت هذه الفرصة لممثلي دونباس للمرة الأولى منذ إقرار مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك في قرار مجلس الأمن 2202 (2015).

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المشاركة والمعاملة المحايدتين والنزهيتهن لطرفي أي نزاع داخلي هما وحدهما اللتان يمكن أن تؤديا إلى التسوية السلمية الناجحة للنزاع. ولذلك، فإننا ممتنون بشكل خاص لإتاحة الفرصة لنا للإعراب عن رؤيتنا للعمليات من وجهة نظر الطرف الثاني في هذا النزاع. ونرحب كذلك بالاهتمام الصادق الذي أعرب عنه جميع المشاركين في الاجتماع المذكور أعلاه.

ونحن نشيد بالوفود المشاركة على الاهتمام الذي أولته لبياني ممثلي دونباس، لأن الرغبة في فهم أعمق لمواقف أطراف النزاع ستعطي دفعة إيجابية لعملية السلام.

ومع ذلك، ومع مراعاة أهمية أن يتمكن أطراف النزاع من شرح مواقفهم للمجتمع العالمي، فإننا نأسف بشدة لأن الوفد الأوكراني رفض فرصة عرض موقفه في هذا المحفل الدولي المحترم. وسلوك الجانب الأوكراني، الذي يفاقمه التجنب المنتظم للاتصال المباشر مع ممثلي دونباس، على النحو المنصوص عليه في مجموعة التدابير، يدل بوضوح على أن أوكرانيا لا تسعى إلى تسوية النزاع سلمياً، بل تتذرع "بالعدوان الروسي" الذي لا وجود له. ويبدو أن هذا النهج غير البناء يشاطره بعض المشاركين الآخرين فيما يسمى "رباعية نورماندي"، الذين اختاروا أيضاً عدم الدخول في حوار مع المشاركين في عملية السلام من دونباس.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر استعدادنا لإجراء حوار مباشر مع ممثلي أوكرانيا، أكان ذلك في فريق الاتصال الثلاثي أو في اجتماعات بصيغة آريا، لتبادل الآراء بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ مجموعة التدابير بغية التوصل إلى تسوية مستدامة.

(توقيع) ن. نيكونوروف

ممثلة دونيتسك في مفاوضات فريق
الاتصال المعني بتسوية النزاع في دونباس

(توقيع) ف. دينيغو

ممثل لوغانسك في مفاوضات فريق
الاتصال المعني بتسوية النزاع في دونباس